نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد

الاقتصاد المغربي على المسار الصحيح

نشرة الصندوق الإلكترونية
23 فبراير 2015

نساء يحضرن درسا في الحياكة في الدار البيضاء، المغرب. لخلق فرص العمل في المغرب يجب تحسين مناخ الأعمال، والحصول على الائتمان للمشروعات الصغيرة، والاستثمار في التعليم (الصورة: Youssef Boudlal/Corbis)

- الاقتصاد يزداد قوة، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو 4.4% في عام 2015
- انخفضت إلى حد كبير مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية
- تحسين مناخ الاستثمار والبنية التحتية ونظام التعليم وإتاحة الائتمان، كلها عوامل أساسية لخلق فرص العمل وتخفيض الفقر.

في آخر تقييم سنوي أجراه صندوق النقد الدولي للاقتصاد المغربي وأول مراجعة لأدائه في ظل اتفاق "خط السيولة" الذي عقدته هذه المؤسسة المُقرضة العالمية مع المغرب في عام 2014، قال الصندوق إن الاقتصاد المغربي يحقق أداء جيدا بفضل التقدم الكبير في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، لكن المغرب ينبغي أن يواصل الجهود للحفاظ على المكاسب المحققة وتسجيل نمو أعلى تصل ثماره إلى كل شرائح السكان.

وفي حوار مع *نشرة الصندوق الإلكترونية*، قال السيد جان–فرانسوا دوفان، رئيس بعثة الصندوق إلى المغرب، إنه قد تم تحقيق تقدم يستحق الثناء، لكن الاقتصاد لا يزال يواجه مخاطر كبيرة تدعو إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات. ويدعم الصندوق البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات من خلال خط للوقاية والسيولة، وهو يضاهي وثيقة تأمين لحماية الاقتصاد من أي ظروف اقتصادية خارجية حادة.

النشرة الإلكترونية: **كيف حال الاقتصاد المغربي؟**

السيد دوفان: تم تخفيض الاختلالات الاقتصادية إلى حد كبير على مدار الثلاث سنوات الماضية. فبعد تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية كبيرة في 2011–2012، قامت السلطات بتنفيذ مجموعة من سياسات الإصلاح الاقتصادي يدعمها خط للوقاية والسيولة حصلت عليه من صندوق النقد الدولي للمساعدة في علاج مواطن الضعف الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، حققت السلطات خفضا كبيرا في عجز المالية العامة وشرعت في عملية إصلاح ممتازة لنظام الدعم.

ونتيجة لذلك، انخفض أيضا عجز الحساب الجاري وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي. ومما ساهم في عملية استعادة التوازن أيضا ظهور قطاعات تصدير جديدة وانخفاض أسعار النفط الدولية في الآونة الأخيرة.

وفي نوفمبر 2014، اعتمدت السلطات قانونا أساسيا جديدا للموازنة من المتوقع أن يؤدي إلى تعزيز وتحديث إطار الموازنة بمجرد الانتهاء من معالجة التعليقات التي أبداها المجلس الدستوري بشأنه. كذلك صدر قانون مصرفي جديد يوسع نطاق الدور التنظيمي والرقابي الذي يؤديه البنك المركزي.

ومع ذلك، ظل معدل البطالة الكلي مرتفعا عند مستوى 9.7% في نهاية 2014، مع معدل بطالة بلغ 20% تقريبا بين الشباب. ولا يزال يتعين القيام بالكثير للحد من عدم المساواة بين الدخول والجنسَين والأقاليم.

النشرة الإلكترونية: **ما هو تقييمكم لآفاق الاقتصاد المغربي؟**

السيد دوفان: نتوقع أن تزداد قوة الاقتصاد المغربي في الفترة المقبلة. فمن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 4.5% في عام 2015، بينما يظل التضخم منخفضا (حوالي 1.5%)، ويستمر انخفاض عجز المالية العامة. ومع افتراض استمرار التنفيذ الدؤوب للإصلاحات الهيكلية، يمكن أن تزداد سرعة النمو ليتراوح بين 5–5.5% على المدى المتوسط.

غير أن المغرب لا يزال يواجه مخاطر كبيرة. فإذا طالت فترة النمو البطيء في أوروبا – أكبر شريك تجاري للمغرب – يمكن أن تنخفض الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج. كذلك يمكن تزداد الواردات النفطية إذا عاد الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، بسبب التوترات الجغرافية–السياسية في الشرق الأوسط و/أو وصول الأزمة الروسية–الأوكرانية إلى طريق مسدود. وإذا حدثت زيادة كبيرة في درجة تقلب الأسواق المالية العالمية، يمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى أثر سلبي على الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم الحفاظ على الدعم الاجتماعي للإصلاحات.

النشرة الإلكترونية: **في يوليو 2014، وافق الصندوق على خط ثان للوقاية والسيولة بقيمة تعادل 5 مليارات دولار تقريبا. ما هي طبيعة هذا الاتفاق ولماذا يعتبر مناسبا للمغرب؟**

السيد دوفان: اتفاق خط الوقاية والسيولة مصمَّم لتلبية احتياجات السيولة المحتملة لدى البلدان الأعضاء التي تمتلك أساسيات اقتصادية سليمة وسجل أداء جيد في مجال تنفيذ السياسات، مثل المغرب، ولكن لديها بعض مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية.

وقد أنشأ الصندوق هذه الأداة في عام 2011 لتعمل عمل وثيقة التأمين ضد الظروف الاقتصادية الكلية غير المواتية التي لا يكون للسلطات الوطنية سيطرة عليها.

وهذا هو ثاني اتفاق من هذا النوع يعقده الصندوق مع المغرب لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الذي وضعته السلطات. وقد تعاملت السلطات مع الاتفاق الأول باعتباره اتفاقا وقائيا ولم تسحب من الموارد المالية المتاحة بمقتضاه.

وبالمثل، لا تعتزم السلطات السحب من الموارد المتاحة في ظل الاتفاق الثاني. وقد استكمل الصندوق منذ وقت قريب مراجعته الأولى لبرنامج السلطات الذي لا يزال على المسار الصحيح.

النشرة الإلكترونية: **ما هي أهم القضايا الاقتصادية التي لا يزال على المغرب معالجتها؟**

السيد دوفان: بذلت السلطات المغربية جهودا تستحق الثناء للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي رغم صعوبة البيئة الخارجية.

ولكن في ضوء المخاطر التي أشرت إليها، سيكون من الضروري مواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز المكاسب المحققة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لجميع شرائح السكان عن طريق تخفيض البطالة ونسبة انتشار الفقر، رغم التقدم الذي أحرزه المغرب في العقد الماضي.

وينبغي تحقيق مزيد من الخفض لعجز المالية العامة حتى يصبح الدين العام على مسار تنازلي مطرد. وقد أصبحت الحاجة ملحة ومتزايدة لإصلاح نظام معاشات التقاعد الذي يواجه تحديات في التنفيذ.

ومن الضروري مواصلة إجراء الإصلاحات لدعم تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة تحسين مناخ الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الائتمان أمام الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الحوكمة والشفافية، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم. وسيكون إضفاء مرونة أكبر على نظام سعر الصرف عاملا مساعدا للاقتصاد في تحسين امتصاص الصدمات ودعم التنوع في التدفقات الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة لضمان سير سوق العمل بصورة تساعد على زيادة الوظائف التي يتيحها القطاع الخاص.

وتهدف السلطات إلى معالجة هذه التحديات في جدول أعمالها المعني بالإصلاح. ويواصل الصندوق دعمه للمغرب من خلال المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية التي تهدف، مع خط السيولة، إلى مساعدة المغرب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير*
البيان الصحفي
خط السيولة الذي يتيحه الصندوق
المغرب والصندوق*
طالع تدوينة السيدة لاغارد
بناء المستقبل
التحول الاقتصادي*